



دغيش

إقدام البلدية في ممارسة الانتهاكات والاعتقالات يمكن أن ينعكس سلبيا ويهدد الاستقرار والسلم الأهلي

عن عمل شيء.
من جانبه استهل البرلمان دغيش - حديثه بالمثل القائل «درء المفسد مقدم على جلب المصالح» بمعنى إن إقدام البلدية في ممارسة الانتهاكات والاعتقالات بهدف منع الباعة والبساطين دون وجود حلول يمكن أن ينعكس سلبيا ويهدد الاستقرار والسلم الأهلي. وأوضح البرلمان دغيش أن كثيرا من الاعتقالات والتعسفات والتي قد تصل إلى الحبس وتقييد حرية الباعة المتجولين والبساطين والإجراءات التي تمارسها مكاتب الأشغال غير قانونية وتتم خارج نطاق اللوائح والأنظمة مشددا في الوقت ذاته على ضرورة التزام البلدية ومكاتب الأشغال بالقانون والدستور واحترام حقوق الإنسان. إن الباعة المتجولين والبساطين شريحة تحتاج للعمل



النقيب

يجب ملاحقة ومصادرة أموال وممتلكات الفاسدين وتطبيق القانون عليهم بدلا من ممارسة الانتهاكات ومصادرة ممتلكات الباعة البسطاء

الاستثمارات وانعدام فرص العمل.
وطالب البرلمان النقيب الدولة بتطبيق القانون والدستور علي الفاسدين من التجار معتبرا إقدام البلدية على مصادرة أموال الباعة ومطاردتهم أمر فيه مخالفة واضحة للقانون وخرقا للدستور ويعرض الباعة للانحراف والانخراط في طريق الرذيلة والإجرام ويخلق منهم لصوصا وقطاع طرق. وعن دور مجلس البرلمان في مناصرة الباعة المتجولين والبساطين الذين يتعرضون للاعتداءات والملاحقة من قبل البلدية قال البرلمان النقيب إن البرلمان يعجز عن حماية أعضائه فكيف بالباعة داعيا الباعة والبساطين إلى اللجوء إلى أساليب أخرى دون الاعتماد على البرلمان وان لا يراهنوا على البرلمان العاجز

إن ظاهرة الباعة المتجولين ظاهرة حقيقية وواقع ماثل، وطريقة التعاطي الإداري الحكومي معها أثبتت عدم نجاعتها لحد الآن.. فالأمر بين سلطات البلدية وقواتها المكلفة بضبط الأسواق من جهة، والباعة المتجولين والبساطين من جهة أخرى أصبح أشبه ما يكون بلعبة القط والفأر... وتعكس ظاهرة الباعة المتجولين في اليمن ملامح الأزمة السياسية والاقتصادية والتعليمية والاجتماعية المحتمة... وهي انعكاس واضح لفشل وتردى جزء كبير من المشاريع التنموية القائمة على الابتكارات الشخصية، وضعف بل وانعدام الخدمات الأساسية في العديد من الواجهات، مما أدى إلى ظاهرة النزوح والهجرة القروية تجاه المدن بحثا عن فرصة عمل وكسب قوت يومي، أو بحثا عن العلاج والخدمات... كما أن هذه الظاهرة إنما هي الوجه الآخر لزيادة ظاهرة الانقطاع عن التعليم أو عدم الدخول في منظومته أصلا، نتيجة لعوامل اجتماعية واقتصادية، وأيضا نتيجة للتفكك الأسري والاجتماعي... إذن لكل هذه العوامل المتشابكة المعقدة التي تكتنف ظاهرة الباعة المتجولين، فينبغي استصحاب كل هذه الأبعاد المختلفة في حال التعاطي معها...!! «المحامية» أعدت ملف مقتضب حول الباعة المتجولين في اليمن حيث التقت بمجموعة من ممثلي الشعب والمحامين الذين استهجنوا الاعتداءات والإهانات والانتهاكات والحبس الذي يتعرض الباعة المتجولون بشكل مستمر التي وصلت إلى الذروة هذه الأيام من قبل موظفي البلدية والجنود التابعين لها مؤكداً أن ما تقوم به البلدية في محافظات الجمهورية ضد الباعة المتجولين مخالف للقانون كون الاعتداءات والإهانات والحبس ومصادرة الممتلكات أعمالا تخضع للمزاج الشخصي وهي جرائم بحق أصحاب البسطات.

ملف أعدته - سامي عبدالدايم عبد الله

البرلماني **عبدروس النقيب** - تحدث عن معاناة الباعة المتجولين والبساطين وعملية مصادرة أموالهم من قبل البلدية بقوله: يجب ملاحقة ومصادرة أموال وممتلكات الفاسدين ذات المناصب الكبيرة وتطبيق القانون عليهم بدلا من ممارسة الانتهاكات ومصادرة ممتلكات الباعة البسطاء الذين لا يملكون قوت يومهم من أجل إشباع أبنائهم وأسرهم. وأوضح النقيب ان مطاردة الباعة وأصحاب البسطات والعاملين البسطاء العاجزين عن تدبير أمور حياتهم اليومية ما هو إلا تعبير واضح عن عجز السلطة من الوقوف أمام كبار الفاسدين الخارجين عن القانون الذين يسعون في الأرض فسادا والذين هم سبب في انتشار البطالة وغياب